

حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بقرارات الاستثمار في الأوراق المالية

Corporate Governance, Quality of Accounting Information, and Their
Relationship with Investment Decisions in Securities

حياة زيد¹، حياة بن سماعيل²

¹ مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)،

hayette.zeid@univ-biskra.dz

² مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)،

hayette.bensmaine@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/15 تاريخ القبول: 2025/11/01 تاريخ النشر: 2025/11/01

Abstract:

This study aims to clarify the relationship between corporate governance, the quality of accounting information implied in the financial statements, and investment decisions in the stock market. The results of the study showed that actual adherence to the principles of corporate governance contributes to providing accounting information characterized by accuracy and reliability. The study also found that information produced and disclosed in an appropriate quantity and at the right time, with credibility and reliability, helps reduce the degree of uncertainty. It enables investors to optimally allocate their resources and thus rationalize their investment decisions, which is difficult to achieve in the absence of such information.

Key words: corporate governance, quality of accounting information, investment decision, accounting disclosure.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين كل من حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، والقرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الالتزام الفعلي بمبادئ الحوكمة يساهم في توفير معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية، كما توصلت إلى أن تلك المعلومات المنتجة والمفصح عنها بالكمية الملائمة والوقت المناسب والتي تتميز بالمصداقية والموثوقية تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، و تمكن المستثمرين من التخصيص الأمثل لمواردهم ومنه ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في ظل غياب مثل هكذا معلومات.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، قرار الاستثمار، إفصاح محاسبي.

1. مقدمة

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي انتكاسات خطيرة جراء انهيارات وإخفاقات المالية أصابت العديد من الشركات الكبرى بسبب الفساد المالي والإداري والمحاسبي، ما جعل المتعاملين مع هذه الشركات من مساهمين وبنوك وشركات مالية .. الخ عرضة لمشاكل أدت بهم إلى الإفلاس وخسارة استثماراتهم وأموالهم، وانعكاس ذلك على عمل البورصات العالمية والمحلية التي انهارت هي بدورها نتيجة فقدان المستثمرين الثقة في كفاءة ونزاهة إدارة الشركات وزيادة الشك في صحة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها قوائمها المالية، وكان مبعث انعدام الثقة راجع إلى عدم احترام مبدأ الإفصاح المناسب وافتقار إدارة الشركات الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، إلى جانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين باعتبار أن المعلومات هي جوهر اتخاذ القرارات ومدخل لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، ويتعين أن تنسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة لاتخاذ قرارات رشيدة.

ومن هذا المنطلق بدأت قضية البحث عن طرق ووسائل للرقابة على أعمال تلك الشركات للحد من النتائج السلبية لتلك الممارسات وتحقيق الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية وتحسين جودتها بالشكل الذي يساعد على زيادة الثقة في الشركات وبالأخص المسعرة في البورصة.

من خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تحاول الورقة البحثية الإجابة عليها تتمثل في: ما علاقة حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية بقرارات الاستثمار في الأوراق المالية؟

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؛
- توضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية؛
- تحديد العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية - الناتجة عن حوكمة الشركات - وقرارات المستثمرين داخل سوق الأوراق المالية.

نظرا لطبيعة الموضوع، وللإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وكذلك للإلمام بمختلف جوانبها، تم اعتماد منهجين هما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة (حوكمة الشركات -المعلومات المحاسبية - القرار الاستثماري) بمفاهيمها، وكذا تحليل العلاقة بينها.

2. الإطار النظري لحوكمة الشركات:

1.2 مفهوم حوكمة الشركات: تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لحوكمة الشركات بأنها العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة، المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، ومجلس الإدارة، وكما أنها تحدد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها لتلك الأهداف ومراقبة النتائج التي يتم الحصول عليها؛ فالحوكمة الجيدة للشركات تحفز مجلس الإدارة على السعي لتحقيق أهداف تتماشى مع مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الفعالة للنتائج التي يتم الحصول عليها (OECD, 2004, p. 11)

وعرفت أيضا على أنها نظام يوجه أعمال الشركة ويراقبها على أعلى مستوى لتحقيق أهدافها مع الالتزام بالمسؤولية والنزاهة والشفافية(حماد، 2005، صفحة 149).

من التعريفات السابقة نستخلص أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توجيه ومراقبة أداء الشركات وتحديد العلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وتحديد المسؤوليات والسلطة الممنوحة لكل منهم، من أجل تحسين أداء الشركات وحماية حقوق المساهمين وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

2.2 مبادئ حوكمة الشركات: هناك العديد من الهيئات والمنظمات المهنية التي تعنى بوضع مبادئ حوكمة الشركات، وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أبرز هذه الجهات، فقد أصدرت المنظمة مبادئها الأولى عام 1999، ثم أعادت صياغتها في عام 2004، تعد هذه المبادئ مرجعا أساسيا تعتمد عليه العديد من الدول حول العالم، وذلك لمحتواها المتميز ومرونتها العالية التي تتيح تطبيقها في ظل بيئات متنوعة ومختلفة، وتشمل هذه المبادئ ستة مجالات يمكن إيجازها في الآتي(بن يوسف و زيتوني، 2019، الصفحات 192-193):

1.2.2 وجود إطار فعال للحوكمة: يجب أن يتوفر إطار حوكمة شامل يضمن الإفصاح والشفافية التامة لجميع المعلومات أمام كافة الأطراف المعنية، مع الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح، كما يجب أن تتحلى الجهات الاشرافية بالموضوعية والنزاهة، مع اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الإفصاح والشفافية وفي الوقت الملائم لكل الأطراف ذات المصلحة؛

2.2.2 حماية حقوق المساهمين: ينبغي لإطار الحوكمة ضمان حماية حقوق المساهمين، بما في ذلك حقهم في نقل ملكية الأسهم، واختيار أعضاء مجلس الإدارة، والتصويت في الجمعيات العامة، كما تتضمن الحق في الاطلاع على القوائم المالية والمعلومات الجوهرية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى الحصول على عوائد من الأرباح وتوزيعات الأسهم؛

3.2.2 المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين: ينبغي أن يحقق إطار الحوكمة المساواة بين جميع المساهمين، مع تجنب أي تحيز تجاه أي فئة، وضمان حصولهم على حقوقهم القانونية، وإتاحة الاطلاع على جميع المعاملات التي تتم مع الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة؛

4.2.2 احترام حقوق أصحاب المصالح: والمقصود هنا احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وتعويضهم عند حدوث أي انتهاك لها، إضافة إلى توفير آليات تمكنهم من المشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة. ويشمل أصحاب المصالح كلا من البنوك، العاملين، حملة السندات، الموردين، والمعملاء؛

5.2.2 الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة الإفصاح الكافي والملائم وفي الوقت المناسب عن كل المعلومات اللازمة، على أن تكون هذه الإفصاحات دقيقة وموثوقة وتغطي جميع الجوانب المهمة المتعلقة بالشركة، خاصة ما يخص تأسيسها، ووضعها المالي، وهيكل ملكيتها، والعوامل المرتبطة بالأداء الإداري وآليات ممارسة السلطة داخلها؛

6.2.2 مسؤوليات مجالس الإدارة: وتتضمن هذه المسؤوليات بيان هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، بالإضافة إلى آلية اختيار أعضائه، والمهام الأساسية المنوطة به، إلى جانب دوره في الإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية.

3. ماهية جودة المعلومات المحاسبية:

1.3 تعريف المعلومات المحاسبية: يقصد بها المخرجات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي، بعد تسجيل البيانات ومعالجتها داخله، ليتم عرضها في صورة تقارير مالية. (الخطيب و صديقي، نوفمبر 2011، صفحة 2).

2.3 جودة المعلومات المحاسبية: تقاس جودة المعلومات المحاسبية بمدى التزامها بالقواعد والإجراءات المعمول بها، لكي تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة. تتضح هذه الجودة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية من خلال المنفعة التي تقدمها للمستخدمين، بخلوها من التحريف والتضليل، ولا يمكن هذا إلا إذا تم إعدادها وفق معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية، وبناءا عليه، تعد جودة المعلومة المحاسبية معيارا أساسيا يمكن من خلاله تقييم مدى إسهام هذه المعلومة في تحقيق الأهداف المرجوة منها. (رحمة و تومي، 2019، صفحة 118).

وتعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة الخصائص الأساسية التي تجعلها مرغوبة لدى جميع الأطراف التي تعتمد عليها (عقاري و بوسلمة، 2013، صفحة 48).

3.3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية: لا بد من توفر مجموعة من الخصائص في المعلومات المحاسبية لتحقيق عنصر الجودة فيها، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص رئيسية وثانوية استنادا للتقسيم الذي يقدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، بالإضافة إلى خصائص أخرى يجب أن يتسم بها متخذ القرار.

1.3.3 الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية: تتجسد في خاصيتين إذا فقدت إحداها قلن تكون المعلومة مفيدة للمستخدمين (كحول، 2022، صفحة 608):

أ. **الملاءمة:** تعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات، إذ تعتبر المعلومة ملائمة إذا أحدثت تغييرا عند اتخاذ القرار. وحتى تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب أن تحقق فيها الشروط التالية:

- **القدرة التنبؤية:** وتعني مساعدة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في التنبؤ بالنتائج وتقليل عدم التأكد، والقدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية تساهم في عمل تغذية أمامية لمنع الاختلالات في المستقبل؛

- **التغذية العكسية:** أي أن المعلومة المحاسبية مفيدة في تصحيح التوقعات أو تأكيدها؛

- **التوقيت الملائم:** يقصد به توفر المعلومة المحاسبية بالنسبة لمستخدميها في وقت الحاجة إليها وأن عدم توفرها في الوقت المناسب قد يفقدها منفعتها وفعاليتها في اتخاذ القرار؛

ب. **الاعتماد أو الموثوقية:** وتعني إمكانية الوثوق بالمعلومات المحاسبية والاعتماد عليها، ويتطلب ذلك أن تتمتع بالموضوعية وأن تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

- **إمكانية التحقق والصحة:** تشير إلى ضرورة أن يتمكن مستخدمون مختلفون من التوصل إلى نفس النتائج عند استخدام المعلومات المحاسبية ذاتها، واتباع طرق وأساليب معينة، دون أي تحيز؛ وفي حال اختلاف النتائج المتوصل إليها، فإن ذلك يشير إلى غياب خاصية الصحة والتحقق في المعلومات المحاسبية؛

- **صدق العرض:** تكون المعلومات المحاسبية صادقة عندما تتطابق مع مصادر الأحداث التي تعكس هذه المعلومات، وهذا ما يزيد من درجة الاعتماد عليها؛

- **الحياد أو الموضوعية:** يعني أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية وغير متحيزة لصالح طرف دون آخر، وتعتبر بدقة عن الأحداث الاقتصادية دون إغفال الظواهر المهمة، مما يعزز من موثوقيتها واعتمادية استخدامها.

2.3.3 الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية: وهي الخصائص التي تعزز من فعالية المعلومات وتزيد من فائدتها. توفر هذه الخصائص يساهم في تقوية الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها، وتركز الخصائص الثانوية بشكل أساسي على القابلية للمقارنة والثبات هاتان الخاصيتان متداخلتان، وسيتم توضيح ذلك في الآتي (سعاد، 2012، الصفحات 315-316):

أ. **القابلية للمقارنة:** تعد قدرة المعلومات على دعم إجراء المقارنات أمراً أساسياً للمستخدم، خاصة في ظل غياب مقاييس مطلقة لتقييم الأداء. تتيح هذه الخاصية للمستخدم مقارنة بيانات المنشأة عبر فترات زمنية مختلفة لرصد التغيرات وتفسيرها، كما تمكنه من مقارنة أداء المنشآت المختلفة داخل نفس القطاع لاكتشاف نقاط القوة والضعف، وغالباً ما يكون تحقيق هذه الأهداف صعباً دون إجراء هذه المقارنات. تتداخل هذه الخاصية بشكل

كبير مع الثبات؛ إذ لا يمكن إجراء مقارنات فعالة إلا بعد التأكد من ثبات المعلومات. ولتحقيق قابلية المعلومات للمقارنة، يجب أن تستوفي شرطين أساسيين:

- وضوح العرض واستخدام أسلوب موحد في القياس المحاسبي بما يسهل تقييم هذه المعلومات؛

- الحفاظ على الثبات في أساليب القياس والعرض عبر الفترات الزمنية المختلفة.

ب. الثبات: تُعرف خاصية الثبات، أو التماثل، بقدرتها على تمكين المستخدم من إجراء مقارنات فعالة، سواء داخل المنشأة نفسها على فترات زمنية مختلفة، أو بين عدة منشآت. يقصد بالثبات والتماثل استخدام نفس الأساليب والطرق المحاسبية بشكل مستمر داخل المنشأة على مدار فترات متعددة، أو اتباع هذه الأساليب عبر منشآت متعددة لضمان إمكانية المقارنة.

3.3.3 خصائص مرتبطة بمتخذي القرار: لا تقتصر جودة المعلومات ومدى الاستفادة منها على الخصائص الأساسية (مثل الملاءمة والموثوقية) أو الثانوية (كقابلية المقارنة مع الأخذ في الاعتبار الثبات). بل تعتمد أيضا على خصائص متخذ القرار نفسه، وتحديدًا قدرته على تحليل المعلومات ومستوى فهمه وإدراكه لها.

4. القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية:

1.4 مفهوم القرار الاستثماري: يقصد بالقرار الاستثماري اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد ممكن من بين عدة بدائل استثمارية، وذلك بناء على دراسات جدوى تجرى قبل عملية الاختيار، وتتم عبر مراحل متعددة تنتهي بتحديد مدى إمكانية تنفيذ هذا البديل وفق إطار منهجي يتماشى مع أهداف المشروع الاستثماري. ومن هنا يتضح أن عملية اتخاذ القرار تعتمد على مجموعة من العناصر، من أبرزها (زيد، 2015، صفحة 58):

- متخذ القرار؛

- موضوع القرار والأهداف المرتبطة به

- البدائل المتاحة (على الأقل خيارين)؛

- الاختيار الواعي والمدرس بين البدائل المطروحة.

2.4 أنواع القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية: يسعى المستثمر من خلال قراراته الاستثمارية إلى تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، ويواجه لتحقيق ذلك ثلاث أنواع من القرارات الاستثمارية وهي (نشنش، أبريل 2009، صفحة 01):

1.2.4 قرار الشراء: ويعني رغبة المستثمر في امتلاك أصل مالي عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، بعد احتساب المخاطر، أعلى من السعر السوقي الحالي، مما يدفعه لاتخاذ قرار الشراء؛

2.2.4 قرار عدم التداول: قرار عدم التداول يحدث عندما تكون القيمة السوقية للأصل مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع احتساب المخاطر، فلا يرى المستثمر فرصة لتحقيق عائد، ويمتنع عن البيع أو الشراء؛

3.2.4 قرار البيع: يقرر المستثمر البيع عندما يرى أن القيمة السوقية للأصل المالي الذي يمتلكه تتجاوز القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المصاحبة، حيث يرى في ذلك فرصة لتحقيق ربح. بعد البيع، يتربص المستثمر بالتغيرات الجديدة في السوق التي تفرزها قوى العرض والطلب، ليقرر لاحقاً ما إذا كان سيعود للشراء أو لا، لتستمر بذلك الدورة الاستثمارية.

3.4 مقومات قرار الاستثمار في الأوراق المالية: يعتمد نجاح القرار الاستثماري على مجموعة من المقومات الرئيسية، وهي:

1.3.4 الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: تعتمد على تفضيلات المستثمر الشخصية، وهي التي تحدد تصنيف المستثمرين إلى فئات مختلفة، ويمكن بيان ذلك فيما يلي (نشنش، أبريل 2009، صفحة 03):

أ. العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر: يختلف المستثمرون في ميولهم وأولوياتهم الاستثمارية. لكل مستثمر منحى تفضيلي خاص به، يتشكل بناءً على اهتمامه بالربحية، السيولة، والأمان. يتحدد ميل المستثمر نحو السيولة والأمان بمدى المخاطرة التي هو على استعداد لتحملها مقابل العائد المتوقع، بينما يظهر ميله نحو الربحية في معدل العائد الذي يطمح إلى تحقيقه من استثماراته؛

ب. أصناف المستثمرين: من الطبيعي أن ارتفاع العائد يرتبط بزيادة مستوى المخاطرة، وبناءً على ذلك، يختلف المستثمرون في تقبلهم للمخاطرة؛ فمنهم من يفضل عائداً منخفضاً

بمخاطرة متدنية، بينما يميل آخرون إلى المخاطرة العالية في استثمارات تقدم عوائد مغرية وبناء على ذلك، يمكن تصنيف المستثمرين إلى عدة فئات على النحو التالي:

- **المستثمر المتحفظ:** يتجنب هذا النوع من المستثمرين المخاطر ويفضل الاستثمار في أصول منخفضة المخاطرة رغم عوائدها المحدودة، حيث يمنح الأمان أولوية على العائد المرتفع، ويرتبط هذا التوجه غالبا بمحدودية الموارد المتاحة لديه؛

- **المستثمر المضارب:** بخلاف المستثمر المتحفظ، يعطي المستثمر المضارب الأولوية للعائد المرتفع، بغض النظر عن مستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

- **المستثمر المتوازن:** أو المستثمر الرشيد، ويتبنى هذا الصنف نهجا معتدلا، حيث يوازن بين العائد والمخاطرة دون تغليب أحدهما على الآخر، ويختار استثمارات توفر عائدا مقبولا مع مستوى مخاطرة معقول.

2.3.4 الاسترشاد بالأسس العلمية عند اتخاذ القرار الاستثماري: يجب على المستثمر مراعاة عاملين أساسيين عند اتخاذ أي قرار استثماري (غزل و العبادي، 2012، صفحة 180):

أ. العامل الأول: استناد القرار الاستثماري إلى أسس علمية. لتحقيق ذلك، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار؛
- جمع المعلومات والمعطيات الضرورية لاتخاذ القرار؛
- تقييم العوائد المحتملة للفرص الاستثمارية؛
- اختيار البديل الاستثماري الذي يتوافق مع الأهداف المحددة.

ب. العامل الثاني: يتعين على متخذ القرار أن يأخذ في الاعتبار عدة مبادئ عند اتخاذ القرار الاستثماري، منها: تعدد الخيارات الاستثمارية، أهمية الخبرة والتأهيل، الملائمة، وتنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر.

5. العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية:

من الطرح السابق للأفكار المتعلقة بحوكمة الشركات من حيث المفاهيم، الأهداف والمبادئ، يستنتج بأن تطبيقها يعتبر ووفقا للكثير من المختصين في الميدان - ممارسين

ومفكرين - أمثال: et Seow Francis، وسيلة فعالة لمكافحة الفساد المالي والمحاسبي الناتج عن ضعف الالتزام بالمبادئ المحاسبية وقلة الإفصاح والشفافية، إلى جانب إخفاء البيانات التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات، لاسيما تلك المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد أدى ذلك إلى آثار سلبية، من أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، فتراجعت جودتها التي تعد أهم عنصر يميزها. فلحوكمة الشركات علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية، بحيث يمكن النظر لهذه العلاقة من خلال الإفصاح المحاسبي أو من خلال المراجعة ولجان المراجعة.(بديسي، صفحة 04).

1.5 علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح في التقارير المالية:

عرف الإفصاح بأنه: عرض جميع المعلومات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية والتي قد تؤثر على قرار متخذي القرار؛ يعني هذا ضرورة تقديم المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة واضحة ومفهومة للقارئ، بعيدا عن أي غموض أو تضليل.(بن عمارة و حولي، 2016، صفحة 113).

وتكمن أهمية الإفصاح في قيمة المعلومات المالية التي يقدمها، والتي تنشأ من العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وتقلب أسعار أسهم الشركات. حيث تظهر أهميته في تعزيز جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال ما يلي.(رحمة و تومي، 2019، الصفحات 26-27):

- توفير أقصى قدر من المعلومات المالية الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.
- تحسين جودة البيانات المحاسبية المعروضة، وذلك عن طريق توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات والمعلومات.
- يساعد الإفصاح المحاسبي على بناء ثقة المتعاملين مع الشركة كالمؤسسات المالية والعملاء والدائنين في المعلومات التي تقدمها لهم. كما يتيح الإفصاح فهما أعمق للبيانات المالية المعروضة في القوائم من خلال التوضيحات والتفسيرات المرفقة، مما يسهل إدراك القواعد والمخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار.

ويمكن استعراض بعض النتائج الإيجابية المترتبة عن الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المحاسبي، حيث ينبغي الاستفادة من هذه النتائج في تعزيز الاستثمار بسوق

الأوراق المالية، وذلك عبر توعية الجمهور بأهمية الإفصاح وفوائده، والتي تتمثل في الآتي (رحمة و تومي، 2019، الصفحات 27-28):

- مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية، وذلك بتوفيره معلومات تمكنهم من تحليل وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتحديد توقيتها، وتقدير المخاطر المرتبطة بها؛ وينتج عن ذلك قرارات استثمارية أفضل، مما ينعكس إيجاباً على سوق الأوراق المالية.

- يتيح للمستثمرين الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة للمقارنة بين الشركات ذات الأنشطة المتشابهة في البورصة؛ مما يساعدهم على اختيار وجهة استثماراتهم بشكل أفضل.

- يسهم في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال مساعدة المستثمرين على توقع التغيرات في الأرباح المستقبلية عند تقييمهم للأوراق المالية، مما يساهم في استقرار الأسعار أو تقليل تقلباتها؛

- يساهم الإفصاح المحاسبي في حماية المستثمرين من الممارسات غير القانونية مثل تسريب المعلومات أو استغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أرباح غير عادية، كما يساعد في الحد من الممارسات التي تزيد من تقلبات السوق وتعيق دوره في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات مفيدة وهادفة.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من مبادئ حوكمة الشركات والتي أقرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتهدف حوكمة الشركات بما يتعلق بالإفصاح والشفافية في التقارير المالية إلى تحقيق هدفين، الهدف الأول هو إعداد القوائم المالية وفق معايير محاسبية سليمة تتيح عرضاً عادلاً للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة من خلال المعلومات المدرجة بها، وبما يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وبنوك ومحللين ماليين وغيرهم وكذا إعداد وتوفير النشرات مثل الدعوة إلى الاكتتاب في الأسهم والسندات. ويتمثل الهدف الثاني في توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب من خلال مراجعتها من طرف مراقب حسابات مستقل تبعا لمعايير مراجعة عالمية، وأيضا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية (صاغور، 2013، صفحة 85).

مما سبق يتبين أن العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية هي علاقة طردية إلى حد ما، كلما زاد الالتزام بمبادئ الحوكمة، ارتفعت جودة المعلومات المحاسبية. ويوجد تداخل بين الجانبين، إذ يعد الإفصاح مبدأ من مبادئ الحوكمة وفي الوقت نفسه عنصرا أساسيا لجودة المعلومات، من خلال توفير الإفصاح الكافي في الوقت المناسب. (الشيخ، 2012، صفحة 47).

2.5 الأبعاد والمحددات المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية:

للتأكد من ارتباط تطبيق حوكمة الشركات بجودة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، يجب دراسة بعض المحددات أو الجوانب المحاسبية المتعلقة بالحوكمة، والتي تسهم في نجاح تطبيقها وتساعد بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن بين هذه المحددات نذكر ما يلي (بديسي، صفحة 08):

1.2.5 المساءلة والرقابة المحاسبية: تعكس حق المساهمين في مساءلة ومتابعة أعضاء مجلس الإدارة، الذين يلزمهم تقديم المعلومات والبيانات الضرورية، وذلك باعتبار المساهمين أصحاب الحق والملكية في الشركة؛

2.2.5 الالتزام بالمعايير المحاسبية والمراجعة: يعد هذا الالتزام ضروريا لضمان نجاح تطبيق الحوكمة، سواء من خلال الالتزام بالمعايير الدولية IFRS أو اعتماد معايير محلية مستندة إليها، مع مراعاة خصوصية الواقع الاقتصادي لكل بلد، كما هو الحال في المعايير المحاسبية المطبقة في الجزائر؛

وقد أشارت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن OECD ضمن مبدأها الخامس المرتبط بالإفصاح والشفافية إلى ضرورة أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها باستخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية وأن يفي ذلك بمتطلبات الإفصاح الغير مالي ، كما سارت الإصدارات الدولية الأخرى المرتبطة بحوكمة الشركات إلى نفس الاتجاه. فقد تضمنت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن معهد التمويل الدولي IIF مبدأ خاص بالمحاسبة والذي يحوي مجموعة من الممارسات التي تشكل الأداء الجيد لحوكمة الشركات في مجال المحاسبة ومنها ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية في مجال إعداد التقارير المالية (صاغور، 2013، الصفحات 84-85)؛

3.2.5 المراجعة الداخلية: تساعد المراجعة الداخلية الشركة على تحقيق أهدافها وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، كما تتعاون مع لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في إدارة المخاطر كذا التحكم فيها ضمن إطار حوكمة الشركات، ويتم ذلك عبر تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمنشأة، مما يضمن جودة أدائها وبالتالي صحة ودقة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها؛ يعزى هذا الدور المحوري للمراجعة الداخلية إلى استقلاليتها وتبعيةها المباشرة لرئيس مجلس الإدارة وارتباطها برئيس لجنة المراجعة (بن عمارة و حولي، 2016، صفحة 13)؛

4.2.5 المراجعة الخارجية: يلعب المراجع الخارجي دوراً أساسياً في تعزيز حوكمة الشركات، إذ يساعد على تقليل الخلاف بين المساهمين والإدارة ويعالج مشكلة عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية، كما يحد من السلوكيات غير السليمة داخل الشركات. ويعزز المراجع الخارجي الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال فحص القوائم المالية والتحقق من صحة البيانات الواردة فيها والمصادقة عليها، ثم إعداد تقارير مفصلة تُرفق مع هذه القوائم. (بديسي، صفحة 08)؛

5.2.5 لجان المراجعة: أشارت العديد من الدراسات والتقارير حول حوكمة الشركات إلى أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات التي تسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة، لما لها من دور في تعزيز مصداقية وموثوقية القوائم المالية المقدمة للمساهمين والمستثمرين. وتقوم هذه اللجان بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية، ودعم الإدارة العليا في أداء مهامها بكفاءة، إضافة إلى تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية والحفاظ على حيادية المراجعة الخارجية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مجرد الإعلان عن تشكيل لجنة مراجعة في الشركة يمكن أن ينشط حركة أسهمها في سوق الأوراق المالية (بن عمارة و حولي، 2016، صفحة 113).

مما سبق يمكن القول بأن المعلومات تعد محور نظام الحوكمة، إذ تهتم الحوكمة بدعم المعلومات ومتابعتها في مختلف المراحل التي تغطيها الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة وذلك من خلال ما يلي (عمارة و بوحفص، 2017، صفحة 101):

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي، وتشمل هذه المرحلة الرقابة القبلية والرقابة البعدية على العمل المحاسبي، كما تتضمن تقييم مسؤولية كل من مجلس الإدارة، المستويات الإدارية الأخرى، والمراجعين؛

-مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي انطلاقاً من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات، وكذا تقييم الأداء ومتابعته، وإدارة الأرباح، وصولاً إلى الإفصاح عن نتائج هذه الممارسات على شكل قوائم وتقارير مالية يتم توصيلها أو عرضها ونشرها للمستخدمين داخل سوق الأوراق المالية أو خارجه؛

-مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية، وتتضمن هذه المرحلة الأهمية المحورية للجان المراجعة والمراجعة الخارجية، ودورها في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المفصح عنها.

يمكن تلخيص ما سبق بأنه بتطبيق حوكمة الشركات، يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة والمصداقية في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للشركات وذلك من خلال:

- ✓ إعداد المعلومات وفق معايير محاسبية عالية الجودة؛
- ✓ ضمان دقة الإفصاح المحاسبي وتقديمه في الوقت المناسب؛
- ✓ إخضاع المعلومات المفصح عنها لعملية المراجعة.

6. علاقة الحوكمة بقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية:

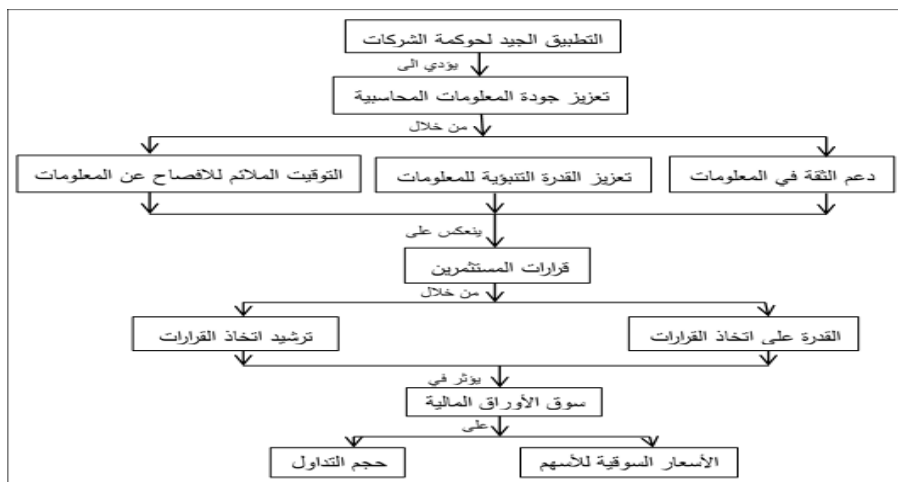
تسعى الشركات والأسواق المالية إلى تطبيق الحوكمة بهدف استعادة ثقة المستثمرين والمساهمين والإدارة في هذه الأسواق، وذلك لتفادي الانهيارات أو الفشل الناتج عن غياب الدقة في البيانات المحاسبية وضعف الشفافية والمساءلة، وبالتالي فإن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حجم التداول ويحد من التقلبات في أسعار الأسهم؛ كما أن الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات الضرورية يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومات ويؤثر على سلوك المستثمرين الحاليين والمحتملين (الشيخ، 2012، صفحة 46).

ويظهر أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين عند تأخر نشرها أو عرضها بشكل متحيز أو غياب دقتها، أو عدم الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية المتفق عليها، مما ينعكس سلباً على سلوك المستثمر ويؤثر على مستوى المخاطر التي يختار تحملها حسب ظروفه (الشيخ، 2012، صفحة 47).

كما أن تحديد أهداف التقارير المالية، يعد الخطوة الأولى في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، إذ ترتبط جودة هذه التقارير بقدرة المعلومات المعلنة على التأثير في قرارات مستخدميها (الوشاح و لونا، 2017، صفحة 08). وبالتالي فهناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وقرار الاستثمار المالي إذ يسهم تطبيق الحوكمة في استعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، باعتبار ان تلك المعلومات تعد أداة أساسية لقياس المخاطر بمختلف أنواعها مثل مخاطر السوق، معدلات الفائدة، السيولة، أسعار الصرف، ومخاطر الأعمال والإدارة، كما تلعب دورا مهما في عملية التنبؤ، إذ تعد مدخلا لتحليل القرار الاستثماري في البورصة، حيث يفترض أن لكل ورقة مالية قيمة حقيقية يمكن تحديدها من خلال دراسة العائد المحاسبي، معدل النمو، معدل التوزيعات، وبعض النسب المحاسبية، لذلك فان المعلومات المحاسبية تؤثر على قرارات المستثمرين قبل إتخاذ قرار البيع أو الشراء، وبالتالي فهي تدعم هذه القرارات وتساعد على ترشيدها (الشيخ، 2012، صفحة 46).

مما سبق يمكن القول أن أهمية المعلومات المحاسبية ومدى جودتها تمثل الرابط بين دراسة موضوع حوكمة الشركات وعلاقته بأسواق الأوراق المالية وقرارات الاستثمار فيها والشكل التالي يلخص العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن حوكمة الشركات وقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

الشكل 1: العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن حوكمة الشركات وقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على ما سبق.

6. خاتمة

من خلال هذه الدراسة وكإجابة على الإشكالية المطروحة تبين أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات له دور كبير في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مما نتج عنه الأثر المباشر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ويتوضح ذلك من خلال جملة النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في:

1. تعتبر المعلومات المحاسبية أهم مصدر معلوماتي للمستثمرين، ولها تأثير مباشر على قرارات الاستثمار خاصة الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يعتمد عليها في قياس حجم المخاطر والعوائد التي قد تترتب عن استثمار معين فضلا عن دورها في عملية التنبؤ.
2. تعمل حوكمة الشركات على زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، من خلال العمليات الرقابية على الممارسات المحاسبية التي تنفذها أطراف متعددة. حيث يتولى المراجع الداخلي عمليات التدقيق الداخلي للحسابات، أما المراجع الخارجي يصادق على القوائم المالية التي تعدها الشركة بعد مراجعتها والتأكد من صحتها، وتقوم لجنة المراجعة بالإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وتدعم استقلاليتهم.

3. جودة الإفصاح والشفافية يزيد من أهمية القوائم المالية لدى جميع المستفيدين وخاصة متخذي القرارات، فهو يساعد على فهم وتحليل المعلومات المحاسبية بصورة أفضل وبالتالي اتخاذ قرارات أكثر رشداً.
4. الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، من خلال الإشراف على التطبيق السليم للقوانين واللوائح المنظمة التي ضمان الإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية.
5. تسهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية عن طريق ضمان دقة الإفصاح وتوفيره في الوقت المناسب، وخضوع المعلومات للمراجعة ما يزيد من مصداقيتها، واعتماد المستثمرين عليها لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

6. قائمة المراجع:

- 1- OECD (2004). *OCDE 'entreprise de l'principes de gouvernement d*. تاريخ الاسترداد 25 03 2021، من <http://www.oecd.org>
- 2- أحمد ارشيد نصير. (2018). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الأردنية دراسة ميدانية. الأردن، جامعة جدارا، كلية الاقتصاد والاعمال، مذكره ماجستير غير منشورة.
- 3- بدره بوشمبة. (2019). مساهمة آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، 07 (02).
- 4- حياة زيد. (2015). دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية، وفلسطين). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكره ماجستير غير منشورة.
- 5- خلف الله بن يوسف، و كمال زيتوني. (2019). دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية. مجلة جاديد الاقتصاد، 14 (01).
- 6- سعاد سعيد غزل، و إيمان عبد الكريم قاسم العبادي. (2012). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 02 (02).
- 7- سعاد صلاح. (2012). الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، 06 (02).
- 8- سكينه رحمة، و ميلود تومي. (2019). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 05 (02).
- 9- سليمة نشنش. (أفريل 2009). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي. ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بقرارات الاستثمار في الأوراق المالية

- 10- صلاح سعاد. (2012). الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، 06 (02).
- 11- صورية كحول. (2022). دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 11 (01).
- 12- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات والأزمات المالية. مصر: الدار الجامعية.
- 13- عبد الرزاق حسن الشيوخ. (2012). دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم. غزة: كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، مذكره ماجستير غير منشورة.
- 14- عبد القادر عيادي. (2013). دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية -مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-. مجلة الاقتصاد الجديد، 04 (01).
- 15- فهمية بديسي. (بلا تاريخ). الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. تاريخ الاسترداد 11 05 2022، من <https://www.noor-book.com>
- 16- ماجد اسماعيل أبو حماد. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. غزة: كلية التجارة الجامعة الاسلامية، مذكره ماجستير غير منشورة.
- 17- محمود عبد الفتاح الوشاح، و شاهين لونا. (2017). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية". مجلة البحوث التجارية، 39 (02).
- 18- مسعود صاغور. (2013). تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 04 (02).
- 19- مصطفى عقاري، و حكيمة بوسلمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 06 (09).
- 20- منصور بن عمارة، و محمد حولي. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة ابحاث ودراسات التنمية، 02 (04).
- 21- ناجي بن يحيى. (2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكره ماجستير غير منشورة.
- 22- نبيلة عمامرة، و حاكمي يوحفص. (2017). حوكمة السوق المالية ومشكلة عدم تناظر المعلومات. مجلة المالية والأسواق، 04 (02).
- 23- نمر محمد الخطيب، و فؤاد صديقي. (نوفمبر 2011). مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر. ملتقى دولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة.